اليها في تفسيراته المختلفة لبنود اتفاق كامب ديفيد ٠

فالتعديل الاول يتعلق بجوهر الحكم الذاتي ، أذ بينما يتحدث المشروع الاسرائيلي عن حكم ذاتي اداري للسكان لا يسري على المناطق ، فأن اتفاق كامب ديفيد يتطرق الى « حكم ذاتي كامل » يسري ، حسب التفسير الاميركي ـ المصري ، على السكان والمناطق التي يعيشون عليها ٠ والتعديل الثاني يتعلق بمصدر صلاحيات الحكم الذاتي ٠ فالمشروع الاسرائيلي يتحدث حول الغاء الجهاز المدني في الحكم العسكري ، بينما يبقى هذا الحكم مصدر الصلاحية الشرعي في المناطق ٠ وحسب هذا المفهوم ، يستطيع الحكم العسكري اصدار انظمة مختلفة في المناطق الخاضعة لسيطرته ويكون بمثابة سلطة عليا فوق سلطة الحكم الذاتي ٠ وما تقرر في كامب ديفيد ليس الغاء الجهاز المدني فقط ، وانما انسحاب الحكم العسكري بكامله من المناطق ، بحيث لا يبقى فيها هيئة عليا تشكل مصدر السلطة الشرعي فوق الحكم الذاتي ٠ فاتفاق كامب ديفيد يتحدث صراحة حول وجوب انتقال صلاحيات الحكم ، التي يحتفظ بها اليوم الحكم العسكري الاسرائيلي ، الى سلطة الحكم الذاتي ٠ اما التعديل الثالث فيتعلق بترتيبات الامن ٠ فحسب المشروع الاسرائيلي يحق للجيش الاسرائيلي التحرك في المناطق دون تحديد والبقاء فيها حتي بعد الفترة الانتقالية التي مدتها ٥ سنوات « من اجل المحافظة على امن اسرائيل » ٠ وقد اتفق في كامب ديفيد على تغييرين جوهريين يتعلقان بقضايا الامن : الاول وجوب تركيز القوات الاسرائيلية في معسكرات ثابتة في الضفة الغربية وغزة ، والثاني ان تتولى « شرطة محلية قوية » الاهتمام بقضايا الامن الداخلي والخارجي ، بحيث تكون خاضعة لسلطة الحكم الذاتي ٠ اما التعديل الرابع فيتعلق بمستقبل المناطق ٠ فحسب المشروع الاسرائيلي ، يبدأ البحث في الوضع النهائي في المناطق بعد مضي خمس سنوات ، ابتداءا من يوم انشاء مؤسسات الحكم الذاتي ٠ وتؤكد اسرائيل في مشروعها أنها ستحافظ على وجودها في المناطق حتى بعد هذه الفترة ٠ اما في كامب ديفيد فقد تقرر البدء بالبحث في مستقبل المناطق ، ابتداء من السنة الثالثة بعد انشاء مؤسسات الحكم الذاتي ٠

اضافة الى هذه التعديلات يعكس القبول الاسرائيلي بمشروع الحكم الذاتي ، حسب صيغة كامب ديفيد ، تطورين اساسيين في الموقف الاسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية بشكل عام ، رغم التطرف الذي تبديه الحكومة الاسرائيلية في كل ما يتعلق بتفسير هذا المشروع ٠ والتطور الاول ، هو اعتراف اسرائيلي « رسمي » بوحدة الضفة الغربية وقطاع غزة ، بواسطة ربط المنطقتين بمشروع واحد يلزم حلا مماثلا ٠ ومع ان هذا التطور جاء من خلال مبادرة اسرائيلية رسمية ، بهدف « منع تقسيم ارض ـ اسرائيل الغربية » ٠ فانه الغى عمليا سياسة طرح مشروع الحل الاقليمي الذي كان محور تفكير الحكومات السابقة ، والهادف الى تقسيم الضفة الغربية بين الاردن واسرائيل ، وفصل مصير الضفة عن مصير القطاع ٠ « ان تبني هذا المشروع ، الغي بصورة اوتوماتيكية ، قرار حكومة غولده مئير بأن قطاع غزة لن يعاد الى السيادة المصرية ، وسيضم عمليا الى مجال السيطرة الاسرائيلية » (٥) ٠

والتغيير الثاني هو اعتراف اسرائيلي رسمي ، وان كان نتيجة الضغوط في كامب ديفيد ، « بالحقوق المشروعة » للشعب الفلسطيني ، كما جاء في الاتفاق ٠ وبالرغم من عدم الاهمية التي تنسبها الاوساط الرسمية ـ خاصة المقربة من بيغن ـ لهذه المسألة ، فأن هذا الامر ، رغم عدم جدواه حاليا في الوضع السياسي القائم ، يعتبر تغييرا ملحوظا بالمقارنة مع المواقف الاسرائيلية الرسمية السابقة ٠ فاقصى ما وصلت اليه حكومات المعراخ السابقة ،